

بحث الأستاذية (بغنوان) المرأة المعلقة فى الشريعة اليهودية

د. ليلى إبراهيم أبو المجد*

تَميّز الشريعة اليهودية بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات ، وفى الزواج وعند الطلاق . فالمرأة وفق قوانين الشريعة اليهودية مملوكة للرجل، لذلك فالرجل هو الذى يعقد عقدة النكاح على المرأة ، وهو الذى يدفع "الكتوبا" الذى يناظر مؤخر الصداق فى الإسلام ، ويُدفع للمرأة عند الطلاق أو عند وفاة الزوج . والطلاق بيد الزوج، فله وحده الحق فى منح الطلاق، أو منعه ، ولا يحق للمرأة أن تطلب الطلاق.

ونظراً لأن الشريعة اليهودية تُنهي الرابطة الزوجية إما بالطلاق ، أو بوفاء أحد الزوجين (باستثناء الزوج الذى لم ينجب أبناء) ، ونظراً لأن الطلاق لا يتم إلا بوثيقة طلاق يكتبها الزوج ويوقع عليها شاهدان ، ويسلمها ليد زوجته ويطردها من بيته (تنثية ٢٤ / ١) ، ونظراً لأن الشريعة اليهودية اشترطت وجود شهود لإثبات وفاة الزوج استناداً إلى ما جاء فى (تنثية ١٩ / ١٥) ، ونظراً لأن الشريعة اليهودية حرّمت على المرأة التى طُلقَت ، ثم ذهبت وتزوجها رجل آخر - حرّمت عليها إذا طُلقَت أو ترملت ، أن تعود إلى زوجها الأول ؛ لأنها قد تتجست (تنثية ٢٤ / ٢ - ٤) . (١)

فترتب على ذلك أن الزوج فى مقدوره ، فى حالات كثيرة ، أن يترك المرأة "معلقة"، أى تعد من الناحية الشرعية زوجة وفى عصمة رجل ، بينما فى الواقع، ليست زوجة وتعيش منفصلة عن زوجها فى الحالات التالية:

أولاً: إذا تُوفى الزوج ولم ينجب أبناء (ابن أو ابنة) فالشريعة لا تنظر إلى المرأة على أنها أرملة ، بل على أنها "يقاما" وتلزمها بأن تتزوج من أحد إخوة زوجها المتوفى ، وهذا ما تنص عليه شريعة "اليبوم" ؛ أى الخلافة على الأرامل كما جاءت فى (تنثية ٢٥ / ٥ - ١٠) . وتظل المرأة معلقة حتى يدخل بها أخو الزوج المتوفى أو يرفض الدخول بها . فإذا رفض تُجرى شريعة "خلع النعل" ويُسمى بالعبرية "حليصا" ، (٢) وإذا تعذر إقامة شريعة "اليبوم" أو "الحليصا" لسبب من الأسباب تظل المرأة معلقة حتى يوافيها الأجل.

* أستاذ بقسم اللغة العبرية - آداب عين شمس - تمت مناقشة البحث فى احتفالية بالكلية فى ٢٠٠٤/١٢/٨.

ثانياً: وتترك المرأة معلقة إذا رفض زوجها أن يطلقها، سواء كان مرجع ذلك حبه لها ورغبته في عدم التفريط فيها، أو رغبته في إذلالها وتعذيبها، فالطلاق في الشريعة اليهودية لا يقع إلا برضا الزوج وبالتالي لا يستطيع مخلوق على وجه الأرض أن يجبر الزوج على تطليق زوجته. ولا تشترط الشريعة رضا الزوجة أو موافقتها على الطلاق.

ثالثاً: إذا فقد الزوج ولا يعلم هل هو حي أو ميت تصبح الزوجة في هذه الحالة معلقة، ليست زوجة ولا أرملة. وفي بعض الأحيان يكون في مقدور الرجل أن يترك المرأة يمكن أيضاً أن تصبح معلقة بعد عقد عقدة النكاح وقبل الدخول بها، لأن الشريعة اليهودية تسمح للرجل الذي وعده حموه أن يعطيه مبلغاً من المال كإئنة عند زواجه من ابنته، ثم تراجع ونكص في وعده له، تسمح له الشريعة أن يترك العروس معلقة في بيت أبيها حتى المشيب، فلا يدخل بها ولا يطلقها (المشنا، باب كتوبات، الفصل ١٣ تشريع هـ).

كما تسمح الشريعة للرجل أن يترك امرأته معلقة، إذا منعت الزوجة نفسها عن زوجها، أي إذا نشزت فمن حق الزوج إما أن يخصم من مبلغ «الكتوبا» المستحق للزوجة، والذي يناظر مؤخر الصداق في الإسلام، سبعة دنانير عن كل أسبوع حتى ينفذ المبلغ تماماً ثم يطلقها (باب كتوبات ٥/ذ) فإذا كان المبلغ كبيراً ولا يستطيع الزوج دفعه أو الصبر عليها حتى ينفذ، فمن حقه أن يتركها معلقة ويتزوج عليها ضرة (باب يقاموت في الجمارا ص ٦٣ الوجه والظهر).

ومصطلح المعلقة *המعلقة* من الناحية اللغوية من استحداث «المشنا» وهو صيغة اسم المفعول مع المؤنثة، ويستخدم بمعنى الصفة أيضاً، والمصطلح مشتق من الجذر العبري *לל* الذي ورد في العهد القديم (روث ١/١٣) في وزن *לל* الذي يناظر «انفعل» في العربية وجاء بدلالة الوقف والحبس ولا تأتي صيغة اسم المفعول إلا مع الإناث فقط.

وقد اتسعت دلالة الفعل في العصر الحديث، وأصبح يستخدم في الملاحه البحرية بدلالة «أرسي السفينة عن طريق غرس المرساة في القاع» واشتق منه الاسم *לל* بمعنى «مرساة»^(٣).

أولاً- الأرملة المعلقة لعدم وجود أبناء للزوج المتوفى:

مشكلة «المرأة المعلقة» قديمة عند بنى إسرائيل منذ العصر القبلى، وقبل مجىء موسى عليه السلام، وارتبطت بوجود نظام «الخلافة على الأرامل» الذى يرجح العلماء أنه لم يكن سامياً والدليل على ذلك عدم وجوده فى بابل، ووجوده فى آشور وحيثى تحت تأثير العادات الآرية.^(٤) فيعرض سفر التكوين ٨/٣٨-١٥ مشكلة «تامار» أول امرأة معلقة فى تاريخ بنى إسرائيل، فلقد تزوجت من «عير» وهو الابن البكر ليهودا أخى يوسف عليه السلام، وقد مات «عير» دون أن يترك ذرية، لذلك دخل بها أخوه «أونان» تطبيقاً لشريعة الخلافة على الأرامل، ولما علم أن الابن الأول من هذه الزيجة سوف ينسب لأخيه «عير» تعتمد عند دخوله بأرملة أخيه أن يقذف المنى على الأرض لكى لا يمنح أخاه نسلاً، كما يروى سفر التكوين. وقد قبح ذلك فى عينى الرب، لذلك أماته هو أيضاً، وهنا تشاءم يهوذا من تامار^(٥)، وخشى أن يلقى الابن الثالث «شيلأ» مصير أخويه إذا دخل بها، فنتعلل لها قائلاً: اقعدى فى بيت أببك حتى يكبر «شيلأ» وطال انتظار «تامار» فى بيت أبيها، ولما رأت أن «شيلأ» قد كبر ولم يدخل بها فهمت أنه قد كتب عليها أن تظل معلقة فى انتظار أن تتجب حماتها ابناً آخر يرضى بأن يدخل بها، وأن يقيم اسماً لأخيه، لذلك عندما علمت بوفاة حماتها فقدت الأمل فى الزواج من إخوة زوجها المتوفى وقررت تامار أن تلجأ إلى الحيلة لتضع حداً لمأساتها، وأن تحتال على حميها لكى يدخل بها بدلاً من ابنه الذى يخشى عليه منها، وفعلاً تحقق لها ما أرادت وحملت من حميها ووضعت توأمين هما «فارص» «وزارح».

وظل نظام «الخلافة على الأرامل» قائماً بعد موسى عليه السلام على الرغم من أنه يتعارض مع نواهى التوراة فزوجة الأخ تعد من المحارم (لاويين ١٨/١٦) لذلك تعدلت بعض أحكامه، واقتصرت على الإخوة الذين يسكنون معها، ويعيشون فى معيشة مشتركة فجاء فى (تثنية ٢٥/٥-٦) «إذا سكن إخوة معاً ومات واحد منهم وليس له ابن فلا تخرج زوجته لاجنبى، وليدخل بها أخو زوجها ويتخذها زوجة له ويقوم بواجب أخى الزوج. والبكر الذى تلده يحمل اسم أخيه المتوفى كى لا يمحي اسمه من جماعة إسرائيل».

أما فى عصر المشنا والتلمود (من القرن الثانى قبل الميلادى وحتى القرن السادس الميلادى) فعلى الرغم من التطور الذى طرأ على معيشة اليهود، فقد

تحولوا فى هذا العصر من مجرد جماعة قبلية إلى جماعة تعيش على هامش الحضارات العريقة فى منطقة الشرق الأدنى القديم، فلقد تنقل اليهود فى هذا العصر بين ربوع الحضارة المصرية القديمة والبابلية والفارسية والكنعانية والاعريقية ثم الرومانية، وهى حضارات حفظت للمرأة مكانها ومكانتها وبالتالي لم تطبق تلك الحضارات نظام الخلافة على الأرامل، على حين خصص كتاب المشنا، وهو كتاب يضم تشريعات وضعه الرבانيون وتأثروا فى معظم تشريعاته بتلك الحضارات المجاورة، خصص كتاب المشنا حيزاً كبيراً لباب الخلافة على الأرامل «يفاموت» فجاء فى ستة عشر فصلاً ضمن المجلد الذى يضم الأحكام الخاصة بالنساء ويطلق عليه اسم «سدر ناشيم»، ويتضح من تشريعات هذا الباب ومن المناقشات التى درأت حولها على صفحات التلمود، أن هذا النظام ظل مطبقاً، وأن بعض الرבانيين فضل إقامة شريعة «اليوم» أى الدخول بأرملة الأخ المتوفى على إجراء «الحليصا» أى خلع النعل الذى يعبر عن رفض الرجل الدخول بأرملة أخيه (التلمود باب يفاموت ص ٣٩ ظهر الصفحة، ص ١٠٦ وجه الصفحة).

كما يتضح منها تشدد المشرعين بل وتزمتهم فى التعامل مع شهادة الشهود نظراً لخطورة التشريعات التى تترتب عليها شهادتهم فجاء فى الفصل العاشر، تشريع «أ» المرأة التى سافر زوجها إلى بلد ناء، وجاء من يقول لها: «مات زوجك» ثم زوّجت لآخر، ثم عاد زوجها بعد ذلك، فيجب أن تسرّح من الاثنين ويجب على كل منهما أن يكتب لها وثيقة طلاق، ولا يعطيهما أى منهما مبلغ «الكتوبا» الذى يناظر مؤخر الصداق ولا عائد أموالها الذى انتفع به، ولا يعطيهما نفقة ولا ثمن متاعها الذى بلى من الاستعمال، وإذا أخذت شيئاً من أى منهما فعليها أن ترد ما أخذته، والولد من الزوج الثانى أو من الزوج الأول بعد عودته كلاهما ابن نكاح باطل «مميزيم».

وجاء فى الفصل التاسع، تشريع «ج»: المرأة التى سافر زوجها وابنها إلى بلد ناء، ثم جاء من يقول: «مات زوجك وبعد ذلك مات ابنك». وبناء على هذه الشهادة تزوجت المرأة من رجل آخر، ثم جاء من يقول بعد ذلك: «إن ما حدث هو العكس أى أن الابن هو الذى مات أولاً ثم مات الأب بعد ذلك، ففى هذه الحالة يجب أن تسرّح المرأة من زوجها الثانى لأنها تزوجته قبل أن تجرى لها «الحليصا» كما أن الابن الذى حملته أثناء حياة زوجها الأول، والابن الثانى الذى حملته بعد وفاته يعدان ابنى نكاح باطل.

والعكس صحيح، إذا قال الشهود: «مات ابنك ثم مات زوجك بعد ذلك ثم دخل بها أخو زوجها، وبعد ذلك جاء من يقول أن ما حدث هو العكس أى مات الزوج أولاً، وبالتالي ليست ملزمة بشريعة «اليوم» ولا «الحليصا» ففى هذه الحالة تسرح من زوجها الثانى، ويعد الابن الأول والثانى من هذه الزيجة ابنى نكاح باطل.

ونظراً لخطورة الشهادة لم يأخذ مشرعو المشنا بشهادة المرأة على وفاة زوجها، إذا حدثت الوفاة فى بلد ناء خاصة إذا كانت العلاقة بينهما قبل السفر ليست على ما يرام، أو إذا كانت هناك حروب فى ذلك البلد فجاء فى الفصل الخامس عشر، تشريع "أ"، إذا سافرت المرأة مع زوجها إلى بلد ناء، وكانت العلاقة طيبة بينهما، ولم تكن هناك حروب فى ذلك البلد، ثم جاءت وقالت «مات زوجى» وكان لديه أبناء، يسمح لها بالزواج مرة أخرى، وإذا قالت «مات زوجى» وليس لديه أبناء، تجرى لها شريعة اليوم، أى يدخل بها أخو الزوج المتوفى.

لكن إذا كانت العلاقة بينها وبين زوجها طيبة مع وجود حرب فى ذلك البلد، أو إذا كانت العلاقة بينهما سيئة وهناك سلام فى ذلك البلد، فلا يؤخذ بشهادة المرأة إذا جاءت وقالت «مات زوجى» وقال الربانى يهودا لا تصدق المرأة مطلقاً إلا إذا جاءت تبكى وقد شقت ثيابها.^(١)

وهناك خمس نساء شكك مشرعو المشنا فى شهادتهن، وبنوا حكمهم هذا على أن العلاقة الأزلية بينهما غير طيبة، وأنهن يضمرن الكراهية لبعضهن البعض، وخصوصاً عند الشهادة على وفاة الزوج وهن أم الزوج (حماة الزوجة) وابنتها (أخت الزوج)، والضرة، وزوجة أخى الزوج (السلفة)، وابنة الزوج من زوجة أخرى (الربيبية) وجاء فى الفصل الخامس عشر تشريع «د» أن هؤلاء جميعاً يكرهون الزوجة وبالتالي فقد يشهدن شهادة زور على وفاة الزوج، كى تتزوج الزوجة من رجل آخر، وإذا عاد زوجها واتضح فساد شهادتهن لن يمكنها الرجوع إليه أو الاستمرار فى زيجتها الثانية وبذلك يفسدن عليها زيجتها الأولى والثانية.

وبالغ مشرعو المشنا فى تعنتهم وشكهم فى المرأة التى أخذوا بشهادتها على وفاة زوجها، وسمحوا لها بالزواج مرة ثانية واختلفوا فيما بينهم فى الفصل الخامس عشر تشريع «ج» حول أحقيتها فى الحصول على مبلغ «الكتوبا» الذى يناظر مؤخر الصداق فى الإسلام.

ويبدو المشرعون في هذا التشريع كمن يضمنون على المرأة أن تتل حريتها ومؤخر الصداق بناء على شهادتها، وكان شهادتها تلك شهادة فاسدة وبالتالي يجب أن تحرم من إحدى المكافأتين فيكفيها إما الحصول على حريتها أو على مبلغ «الكتوبا»!!

واتساقاً مع التشريع السابق ونظرة الشك إلى المرأة اقتصر المشرعون على الأخذ بشهادة المرأة التي جاءت من بلد ناء على وفاة زوجها فقط وبالشروط السابقة التي ذكرناها^(٧)، وقرر المشرعون في الفصل الخامس عشر تشريع «ي» عدم الأخذ بشهادة المرأة تلك على وفاة حميها أو أخى زوجها ولا على وفاة أختها التي هي في نفس الوقت سلفتها، وكذلك قرروا عدم الأخذ بشهادة الرجل الذي جاء من بلد ناء، على وفاة أخيه، ولا على وفاة زوجته خشية أن يكون السبب في هذه الشهادة هو رغبته في الزواج من شقيقتها.

أما عن جوهر الشهادة نفسها أو ما يسأل عنه الشهود الذين يدلون بشهادتهم على وفاة شخص ما فقد أفرد لها الفصل السادس عشر تشريعات كثيرة بينها التشريع «ج» الذي حدد أن ما يسأل عنه الشهود هو ملامح وجه المتوفى وأنفه، ولا يكتفون بذكر لون البشرة أو الملابس التي يرتديها، ولا يشهدون إلا بعد خروج الروح من الجسد، فلا يعتد بشهادتهم على رؤيته مقطعا أو مصلوبا والكائنات الحية تأكل منه.

ولم يسمح المشرعون بأن تعتمد الشهادة على الاستنتاج أو الظن، فجاء في التشريع «د» من الفصل السادس عشر: إذا نزل رجل إلى الماء ولم يخرج، فسواء كان هذا الماء محدودا من الجهات الأربع أم لا، فلا يسمحون لزوجته أن تتزوج من رجل آخر ظنا منها أنه قد مات، وروى الرباني مثير حادثة حدثت لرجل سقط في بئر عميقة، ثم خرج بعد ثلاثة أيام، وروى الرباني يوساى حادثة حدثت لرجل أغمى غطس في مغطس في مغارة، ثم نزل الشخص الذي كان يصحبه في إثره، ومكثا فترة كافية وبعد ذلك سمح المشرعون لزوجيهما بأن يُنكحا لغيرهما والحكم عليهما بأنهما ماتا غرقا.

ثم رويت حادثة وقعت دون ذكر اسم الراوى، لرجل ربطوه بسلسلة وأنزلوه إلى البحر، وعندما سحبوه لم يخرج في السلسلة إلا ساقه فقط، فقال الربانيون: «إذا كانت الساق التي خرجت من الركبة فأعلى - ففي هذه الحالة يسمحون لامراته أن تُزوّج من غيره، لأنه حتى وإن خرج من البحر دون أن يتمكن أحد من رؤيته، فهو

فى حكم الفريسة، ولا يمكن أن يعيش لفترة طويلة على هذه الحالة أما إذا كانت الساق التى خرجت من الركبة فأدنى - فلا يسمحون لامراته أن تزوج لآخر، لاحتمال أن يكون قد خرج من البحر، ويمكنه أن يعيش بدون هذا الجزء المبتور.

واختلف مشرعو المشنا فى الفصل السادس عشر، تشريع «ز» حول عدد الشهود فلقد نصت التوراة فى تثنية ١٩/١٥: «بشهادة شاهدين أو ثلاثة يقوم الأمر»، لذلك قرروا عدم الاكتفاء بشهادة شاهد واحد فقط على وفاة الزوج، باستثناء الربانى «يهودا بن بابا» فقد سمح بشهادة شاهد واحد.

وعندما ذهب الربانى «عقيفا» وهو من مشرعى المشنا فى فلسطين، ومن الجيل الثالث (١٢٠ - ١٣٩م) عندما ذهب إلى بابل ووجد المشرعين هناك يسمحون بتزويج المرأة للمرة الثانية بشهادة شاهد واحد على وفاة زوجها، فنقل ذلك إلى الناس فى فلسطين، وأصبحوا يكتفون بشهادة شاهد واحد، واستنادا أيضا إلى الحادثة التى رويت لهم عن الربانى جملئيل الكبير وهى أنه عندما خرج بعض اليهود للقتال فى منطقة «تل أرزا» اكتفى الربانى جملئيل بشهادة شاهد واحد على مقتلهم وسمح بتزويج نسائهم لآخرين.

بينما أصر كل من الربانى اليعزر والربانى يهوشوع وهما من الجيل الرابع (١٣٩ - ١٦٥م) على عدم الاكتفاء بشهادة واحد على وفاة الزوج.

كما اختلف المشرعون حول نوع الشهود وهل فى حالة الاكتفاء بشاهد واحد هل من الضرورى أن يكون رجلاً وهو الذى تأخذ الشريعة بشهادته وتعتبرها صحيحة، أو يأخذون بشهادة أى شاهد حتى وإن كان امرأة أو عبداً أو جارية أو قريباً وهم فاسدو الشهادة من وجهة نظر الشريعة ؟ فنجد أن الربانى عقيفا تشدد فى هذا الخصوص، ولم يأخذ بشهادة المرأة أو العبد أو الجارية أو القريب على وفاة الزوج بينما تساهل الربانى جملئيل من بلدة يافنه وهو من الجيل الثانى (٨٠ - ١٢٠م) وقد عاصر خراب الهيكل (سنة ٧٠م) وانتقال «السندرين» المجمع الدينى إلى مدينة يافنه، لذلك تساهل واكتفى بشهادة شاهد واحد على وفاة الزوج حتى وإن كانت نقلا عن شاهد آخر، أو كانت نقلا عن عبد أو أمة أو امرأة أو قريب.

ولقد اختلف المشرعون على امتداد صفحات المشنا والتلمود وتساعلوا: أيهما أولى بالتفويض «اليوم» أو «الحليصا»؟ أى أن يخلف الرجل أخاه على أرملته أم يرفض ذلك

وبذلك يحررها من هذا الزواج؟ فيظهر من المشنا أن الجيل الثالث من المشرعين (١٢٠ - ١٣٩م) قد اعتاد على إقامة شريعة «اليوم» (الفصل الثامن من باب يفاموت تشريع «د») أما في الجمارا (من القرن الثالث إلى نهاية الخامس الميلادي) فلقد ترك المشرعون في بابل للرجل حرية الاختيار إما أن يقيم شريعة «اليوم» أو أن يجري شريعة «الحليصا» (باب يفاموت من التلمود البابلي ص ٣٩، وجه الصفحة) ومن المشرعين من فضل إقامة «اليوم» (نفس الباب ص ٣٩، ظهر الصفحة) وفضل علماء الجمارا في فلسطين إجراء «الحليصا» (نفس الباب ص ١٠٩، وجه الصفحة).

كما استمر نظام الخلافة على الأرامل قائماً في العصر الوسيط في معظم المناطق التي تجمع فيها اليهود حتى القرن الثالث عشر الميلادي^(٨). وانقسم المشرعون اليهود في العصر الوسيط إلى فريقين: فريق عاش في الشرق في ظل الحضارة الإسلامية، وفضل إقامة شريعة «اليوم» على إجراء شريعة «الحليصا» ويمثله الرباني اسحق الفاسي، والرباني موسى بن ميمون (١١٣٥ - ١٢٤٠م) والرباني يوسف قارو (القرن السادس عشر الميلادي)، ولقد سار على نهجهم يهود الاندلس وجميع الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا من المغرب إلى مصر ويهود اليمن وبابل وفارس ويهود فلسطين^(٩). ولقد حفظت «الجنيزا القاهرية»^(١٠) العديد من الاتفاقات على إقامة شريعة «اليوم» تمت بين الرجل وأرملة أخيه بشهادة شاهد واحد، وعلى سبيل المثال وثيقة من العصر المملوكي تحمل رقم J13 ضمن مجموعة وثائق تيلور - شختر المحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج في المملكة المتحدة، وهي وثيقة من القاهرة ومؤرخة بسنة ٤٨٢م، وأهم بند فيها هو تعهد الرجل بأن يعدل بين زوجته وأرملة أخيه في المعاشرة.^(١١)

وهناك فريق من المشرعين اليهود عاش في الغرب في أوروبا المسيحية (فرنسا وألمانيا) ومن أبرز هؤلاء الرباني شلومو يتسحقى «راشى» (١٠٤٠ - ١١٠٥م) والرباني يعقوب بن ميثير ويعرف بالرباني تام (القرن الثالث عشر الميلادي) والرباني أشر بن يحيئيل (١٢٥٠ - ١٣٢٧م)، والرباني موشى إيسرلش (١٥٢٥ - ١٥٧٢م) وقد فضل هؤلاء المشرعون إجراء شريعة «الحليصا»، ويبدو أن سبب تفضيلهم «الحليصا» هو أنهم كانوا يعيشون في بلدان مسيحية ترفض تعدد الزوجات الذي قد يترتب على إقامة شريعة اليوم، وقد سبقهم الرباني جرشوم بن

يهودا (نور المهجر) في ماينز بألمانيا (٩٦٠ - ١٠٢٨م)، الذي حظر على اليهود الجمع بين أكثر من زوجة، وقد لاقى هذا الحظر قبولا من اليهود الأشكناز.

ونظرا لاعتماد دولة إسرائيل في إقامتها وتأسيسها على اليهود الأشكناز، لذلك فقد أصدرت الحاخامية الرئيسية في إسرائيل عام ١٩٥٠م قراراً يحظر إقامة شريعة «اليوم» في إسرائيل نظراً لما يترتب عليها من إمكانية الجمع بين أكثر من زوجة^(١٢).

لقد نظر هؤلاء اليهود الأشكناز إلى تعدد الزوجات نظرة سلبية، على الرغم من أن التوراة لم تحرّمه، وعلى الرغم من أن آباء بني إسرائيل وملوكهم جمعوا بين العديد من الزوجات دون حد أقصى لعددهم^(١٣).

ومن المثير للدهشة والاستغراب أنه على حين حرمت الحاخامية في إسرائيل تشريعات أحلتها التوراة مثل تحريم تعدد الزوجات ومثل حظر وتحريم إقامة شريعة «اليوم»، فإنها لم تحرّم ولم تلغ «الحليصا» على الرغم من أنها مجرد طقس شكلي ورمزي، بل ويصرون على إجرائه على الرغم من المآسى التي تترتب على إلزام الأرملة بإجراء هذا الطقس وعلى رأسها:

- إن الأرملة التي يرفض أخو الزوج المتوفى أن يجرى لها هذا الطقس تظل معلقة ولا يمكنها أن تتزوج مرة أخرى.

٢- ونظراً لأن أخى الزوج المتوفى يدرك أهمية موافقته على إجراء «الحليصا» وأن بإمكانه أن يترك أرملة أخيه معلقة مدى الحياة لذلك يساومها على أملاكها أو معاش التقاعد أو التعويض الذى تتقاضاه عند الوفاة مقابل أن يجرى لها هذا الطقس. لذلك قنّ المشرعون في فرنسا وألمانيا هذا الابتزاز، وخصصوا قسماً كبيراً من تركة الزوج المتوفى لهذا الأخ نظير قيامه بإجراء «الحليصا».

وهناك من حاول أن يتغلب على هذه المشكلة بأن يضع شروطاً على إخوة الزوج عند كتابة عقد الزواج بأن يتعهدوا للزوجة في حال اضطرارها إلى «الحليصا» ألا يتلکأوا في إجرائها وألا يساوموها على ذلك. كما لجأ كثير من المشرعين في الفترة الأخيرة، للحد من تعنت أخى الزوج الذى يتلکأ في إجراء «الحليصا» إلى إلزامه بالإففاق على أرملة أخيه.

٣- هناك مشكلة من نوع آخر، بدأت تظهر في كتب التشريع اليهودي ابتداء من القرن السابع الميلادي وهي اعتناق أخى الزوج المتوفى دون أبناء للإسلام أو المسيحية، وحتى فى هذه الحالة لم يستثن المشرعون الأرملة من إجراء «الحليصا» أى أنهم بتعبير آخر حكموا عليها أن تظل معلقة.

٤- ومن المشاكل التى تواجه الأرملة كون أخى الزوج المتوفى قاصراً، وعليها فى هذه الحالة أن تنتظر حتى يبلغ سن التكليف (٣١ سنة) ثم يجرى لها شريعة «الحليصا».

٥- إذا كان أخو الزوج مقيماً فى بلد ناءٍ أو بلد لا يسمح للأرملة بدخوله، مثل دول الكتلة الشرقية فى فترة معينة، فتظل المرأة فى هذه الحالة أيضاً معلقة، وعلى الرغم من أن بعض الربانيين قد أجازوا تعيين وكيل عن الأرملة وإرساله لاجراء شريعة «الحليصا»، فإن المشرعين الحاليين لم يأخذوا بهذا الرأى، أى أنهم ساهموا فى زيادة الوضع سوءاً. (١٤)

ثانياً- المرأة المعلقة التى تريد الطلاق ويرفض الزوج أن يطلقها:

يتباهى الباحثون اليهود بأن الشريعة اليهودية تسمح بالطلاق، على العكس من المسيحية، ويعتبرون ذلك جانباً إيجابياً يحسب للشريعة اليهودية (١٥) لكنهم يغضون الطرف عن مبررات الطلاق التى ساقها الربانيون فى المشنا وفق فهمهم وتفسيرهم لنص التوراة (تثنية ١/٢٤) الذى استقوا منه أركان الطلاق ومبرراته وهو: «إذا اتخذ رجل امرأة ودخل بها، فإذا لم تجد استحساناً فى عينيه، كأن وجد بها عيباً ما، فيكتب لها كتاب طلاق، ويعطيه لها فى يدها، ويسرحها من بيته».

لقد فسر الربانيون، ممن يتبعون مذهب «هليل» (١٦) النص السابق «إذا وجد بها عيباً ما» تفسيراً واسعاً بحيث يشمل إذا أحرقت له الطبخ، فهذا يعد مبرراً للطلاق، أما الرباني عقيفا فقال إن من مبررات الطلاق التى تستنتج من «إن لم تجد استحساناً فى عينيه» أنه يحق للرجل أن يطلق امرأته حتى إذا صادف امرأة أجمل منها .. (باب الطلاق، الفصل التاسع، تشريع «ي»).

وخصص الربانيون للطلاق باباً فى المشنا هو باب «جطين» أى «الطلاق» ضمن المجلد الذى يضم أحكام النساء، ويتكون باب «الطلاق» من تسعة فصول، تتضمن كل ما يتعلق بوثيقة الطلاق وكيفية كتابتها وكيفية تعيين الوكيل وعدد الشهود، والأركان الواجب توافرها لى يقع الطلاق ويكون صحيحاً من الناحية الشرعية إلى آخر ذلك،

ويرجع حرص المشرعين على صحة الطلاق إلى خشيتهم أن يكون باطلاً، وتعتقد المرأة أنها قد تحررت في حين أنها مازالت في عصمة زوجها ولم يقع الطلاق، وإذا تزوجت من آخر، فزواجها باطل وأبناؤها منه أبناء نكاح باطل «مميزيم».

لذلك حذر المشرعون: «إذا لم يكن المرء فقيهاً في أحكام الطلاق والنكاح، فلا يجب عليه أن يشتغل بهذه الأمور أو يتصدى لها». ولا يجب على غير المتخصص أن يكون قاضياً شرعياً، فقد يحل بقراره امرأة لرجل بينما هي في عصمة رجل آخر. وقد تخوف المشرعون في فترة الجمارا (من القرن الثالث إلى نهاية القرن الخامس الميلادي) من الوقوع في الخطأ عند صياغة وثيقة الطلاق فعينوا ربانيين لهذه المهمة، وبناء على ذلك اعتبروا وثيقة الطلاق التي يكتبها أشخاص غير مختصين أو غير مخولين تعد وثيقة باطلة.^(١٧)

وهناك سبعة أركان لا يقع الطلاق ولا يكون صحيحاً إلا إذا توافرت وهي:

- (أ) أن يكون الطلاق نابعاً من إرادة الزوج وبرضاه الكامل، استناداً إلى النص التوراتي إذا لم تجد استسحاناً في عينيه.
- (ب) أن يكون الطلاق كتابياً، استناداً إلى النص التوراتي «ويكتب لها كتاب طلاق».
- (ج) أن يسلم الزوج أو وكيله وثيقة الطلاق ليد المرأة، ولا يجب على المرأة أن تبادر هي وتأخذها استناداً إلى النص التوراتي «ويعطيها في يدها».
- (د) تعطى وثيقة الطلاق للمرأة، أو لوكيلها، فالوكيل مثل موكله تماماً.
- (هـ) تعطى وثيقة الطلاق للمرأة أمام شهود، استناداً إلى (تثنية ١٩/١٥): «بشهادة شاهدين أو ثلاثة شهود يقوم الأمر».
- (و) تعطى الوثيقة للمرأة بغرض الطلاق والانفصال ولا تعطى لها على أنها سند أو خلافة.
- (ز) أما هذا البند الأخير فلم تنص عليه التوراة وإنما هو تشريع وضعه الرباني جرشوم بنى يهوذا في ماينز بألمانيا (٩٦٠ - ١٠٢٨م) وينص على ضرورة أن توافق المرأة على الطلاق، وهو بهذا يخالف أحكام التوراة في تشريعين: الأول أنه حرم تعدد الزوجات على اليهود، والثاني هو أنه اشترط موافقة المرأة على الطلاق.

أما مضمون وفحوى وثيقة الطلاق المستمد من نص التوراة فهو:

(أ) يُنص بوضوح في الوثيقة أن الزوج طلق زوجته فقد نصت التوراة «وسرّها من بيته».

(ب) ينص في الوثيقة أن الرجل ينهى الرابطة التي بينه وبينها.

(ج) تكتب الوثيقة باسم المرأة المطلقة ومن أجلها استنادا إلى النص التوراتي «وكتب لها».

(د) أن تكون الوثيقة جاهزة تماما بعد الانتهاء من كتابتها ولا ينقصها شيء سوى تسليمها ليد المرأة فور الانتهاء من كتابتها. (١٨)

ويجب على المحكمة، قبل إعداد وثيقة الطلاق أن تقوم بمحاولة للصلح بين الزوجين المطالبين بالطلاق، فإذا أصرا على موقفهما تشرع المحكمة في كتابه الوثيقة.

لقد ذكرنا أن التوراة لم تنص على رضا المرأة أو موافقتها على الطلاق، ولكن الرباني جرشوم هو الذى وضع هذا الشرط وكان متأثرا بالوسط المسيحي الذى يعيش فيه ويرغب فى الحد من حرية الرجل وبالتالي تقليص فرص حدوث الطلاق أو منعه تماما كما هو الحال فى المسيحية فهل نجح هذا الشرط الذى وضعه الرباني جرشوم فى الحد من حرية الرجل؟ وهل ساوى هذا الشرط بين الرجل والمرأة عند الطلاق؟

والإجابة: لا، فالمرأة لا يمكنها أن تحصل على وثيقة طلاق بدون رضا الزوج، وبالتالي لا يمكنها أن تقيم علاقة زوجية جديدة، وإذا أقدمت على ذلك، فزواجها باطل وأبناؤها من هذه الزيجة أبناء نكاح باطل (مميزيم)، ويعد عملها كبيرة من الكبائر لأنها تعدت ما نهى التوراة عنه، أما الرجل فيمقدوره أن يخرق الحظر الذى فرضه الرباني جرشوم ويتزوج «ضرة» على زوجته. إذا لم تقبل الطلاق، وهو بهذا العمل لم يرتكب كبيرة من الكبائر ولكنه لم يلتزم بقانون وضعته الطائفة فقط، وبالتالي فأبناؤه من الزواج الثانى، نَسَبُهُم صحيح وليسوا أبناء نكاح باطل، ولقد سمح المشرعون للرجل أن يخرق حظر الرباني جرشوم ويطلق المرأة رغما عنها فى الحالات التى ألزمت المشنا الرجل بتسريح المرأة دون أن يعطيها مبلغ «الكتوبا» وهى:

إذا خرجت تلك المرأة على دين موسى أو خرجت على الدين اليهودي (باب كتوبوت ٧/و) ^(١٩) والدين اليهودي كما عرّفته المشنا هو مجموعة من الآداب العامة التي يجب أن تلتزم بها المرأة مثل الاحتشام، وعدم الخروج إلى الأماكن العامة مكشوفة الرأس، ويجب ألا تقوم بغزل الصوف في الأماكن العامة، وألا تتحدث مع الرائح والغادي، ويجب على المرأة ألا تسب أبوى الزوج أمامه، ويجب عليها ألا ترفع صوتها في بيتها فيسمع جيرانها صوتها، ومن تفعل ذلك تعد خارجة على الدين اليهودي ويكون من حق الزوج أن يطلقها رغماً عنها وألا يعطيها مبلغ «الكتوبا».

ويظهر من هذه الآداب وقواعد السلوك أنها سيف مسلط على رقاب النساء، وأنها وسيلة تأديب، وفي نفس الوقت مبرر يعطى الرجل الحرية في الطلاق ويعفيه أيضاً من دفع ما يقابل مؤخر الصداق «الكتوبا».

وإذا كانت المشنا قد أجازت للرجل تسريح المرأة وحرمانها من مبلغ «الكتوبا» فهل عاملت الرجل بالمثل، أو بتعبير آخر: هل هناك حالات يُجبر الرجل فيها على الطلاق؟

لقد شددت التوراة ومن بعدها المشنا على ضرورة أن يكون الطلاق نابعاً من إرادة الرجل وبرضاه الكامل دون إجبار، وقررت المشنا أنه إذا أُجبر الزوج على الطلاق على غير رغبته سمي هذا الطلاق «طلاق المكره» وهو باطل من الناحية الشرعية. وعلى الرغم من هذا أجازت المشنا في حالات استثنائية أن يُجبر الرجل على الطلاق وهي:

(أ) إذا كان في عقد النكاح تعد على نواهي التوراة أو تشريعات الربانيين. فإذا عقد كاهن عقدة النكاح على مطلقة فهذا تعد على النهي الوارد في التوراة (لاويين ٢١/٧)، أو إذا تعدى يهودي صحيح النسب على تشريعات الربانيين (باب قيدوشين ٤/أ) وعقد عقده على ابنة نكاح باطل، ففي هاتين الحالتين يجبر الزوج على كتابة وثيقة طلاق وتسريح الزوجة.

(ب) ويجبر الزوج أيضاً على الطلاق إذا كان مصاباً بالجذام أو يعاني من لحمية وزوائد في الأنف، أو إذا كان يزاول عملاً أو حرفة تجعل روائح كريهة تتبعث منه دائماً مثل مهنة «جامع الروث» و«مستخلص النحاس» والدباغ، وهذا التشريع من وضع الربانيين (المشنا، باب كتوبوت الفصل السابع، تشريع «ي»).

ويتضح مما سبق مدى حرص المشنا على مناقشة أدق التفاصيل وكل الاحتمالات المتوقعة، فما هي الجوانب التي أغفلتها تشريعات المشنا ودفعت الرجل إلى أن يضغط على المرأة ويتركها معلقة لفترات طويلة فلا تعد زوجة ولا مطلقة؟

لقد أغفلت المشنا في تشريعاتها نزعتين شديتين في النفس الإنسانية وهما: حب المال، والرغبة في الانتقام، وقد ظهرت هاتان النزعتان في مناقشات المشرعين في التلمود في معرض الحديث عن الزوجة السيئة (باب يفاموت ص ٦٣ وجه الصفحة وظهرها) عندما نصح الرباني «رابا» الزوج إذا كانت زوجته سيئة ومبلغ «الكتوبا» الذي يجب عليه أن يدفعه لها عند الطلاق كبير ولا يستطيع أن يدفعه نصحه أن يترك زوجته معلقة ويتزوج عليها «ضرة». وأصبح هذا السلوك الشاذ شرعة ومنهاجاً وأصبح الزوج يلجأ إلى ترك الزوجة معلقة إما إمعانا في إذلالها والانتقام منها بعد انهيار العلاقة الزوجية ووصولها إلى طريق مسدود أو لابتزاز الزوجة خاصة إذا كانت ثرية، وجشعا من الزوج ورغبة في الثراء على حساب المرأة والحصول على مبالغ طائلة نظير الموافقة على الطلاق. وسواء كان رفض الزوج راجعا إلى هذا السبب أو ذاك فإن المرأة في الحالتين تعاني معاناة شديدة ولا تستطيع أن تبدأ حياة زوجية جديدة. (٢٠)

كما أصبح في عصرنا الحالي هروب أحد الزوجين خارج إسرائيل أو اختفائه ظاهرة منتشرة، ويعرض أحد القائمين بأعمال الحراسة الخاصة والتحريرات، نموذجا لهذه الظاهرة «نيسا» وهي معلمة تقيم في حيفا اختفى زوجها منذ خمس سنوات وتركها معلقة، وذهبت كل جهودها وجهود المحكمة الشرعية من أجل العثور عليه هباء. فتوجهت إلى هذا المسئول وكلفته بالقيام بهذه المهمة، فأخذ منها جميع المعلومات عن زوجها، وكلف موظفيه بالبحث عنه في عدة أماكن توقع أن يكون فيها، وتمكنوا من العثور عليه في منطقة (جوش دان) التابعة لمدينة تل أبيب، وعندما أبلغ «نيسا» الخبر، لم تستطع الصبر وذهبت إلى المحكمة فوراً وأبلغتها بالعثور على الزوج، فحددت المحكمة اليوم التالي موعداً لنظر القضية، وأرسل المسئول إلى الزوج هدية وإخطاراً يدعوه إلى الحضور إلى المحكمة الشرعية في الميعاد المذكور، أى في الغد، وذلك عن طريق مندوب اتصل بالمسئول وأكد له أن الزوج سوف يمثل أمام المحكمة في الميعاد والمكان المحددين لكي ينهى عذاب الزوجة، ويعطيها حريتها، ويرفع عن كاهلها عبء خمس سنوات من القلق والانتظار.

وفى الغد فوجئت الزوجة فى المحكمة بشرطى بدلا من الزوج، جاء ليليلج المحكمة بأن الجيران قد اتصلوا بالشرطة، وأبلغوها بوفاة الزوج، وعندما حضرت الشرطة للمعاينة عثرت على إخطار الحضور إلى المحكمة ملقى بجوار الميت، فقامت بإبلاغ الأمر للشرطة فى حيفا التى قامت بدورها بإرسال مندوب لإعلان المحكمة بذلك، وبالتالي أصبحت «نيسا» أرملة بدلا من مطلقة وكأن الحقد وحب الانتقام من الزوجة كانا هما القوة الدافعة لقلب هذا الزوج على مدى خمس سنوات، لذلك لم يستطع أن يتحمل الصدمة، التى تمثلت فى اكتشاف الزوجة مكانه وبالتالي افتضاح أمره، فبادر هذا القلب بالتوقف عن العمل.^(٢١)

ولقد ساهمت تشريعات المشنا فى بعض الأحيان دون قصد، فى ظهور مشكلة المعلقة، وذلك عندما سمحت بتعليق الطلاق على شرط. وقد لجأت المشنا إلى ذلك فى حالة إذا مرض الزوج ولم يكن لديه أبناء وبخشى أن يموت، ويرفض إخوته إجراء «الحليصا» للزوجة لكى يتركوها معلقة، فسمحت المشنا للزوج فى هذه الحالة أن يكتب طلاقا ويعلقه على الوفاة. فإذا مات تصبح الزوجة مطلقة لا أرملة (باب جطين «الطلاق» ٧/ج).

كما ألزم التلمود (باب كتوبوت، ص ٩، ظهر الصفحة) الرجال عند خروجهم إلى حرب توسعية^(٢٢)، أن يكتب كل منهم وثيقة طلاق لزوجته ويعلقها على شرط، وينص فيها على أنه إذا لم يعد من الحرب حتى يوم كذا يعد الطلاق نافذا منذ يوم كتابته، وإذا عاد الزوج بعد فترة يتطلب الأمر عقد زواج جديد، ولكن إن كان الزوج كاهنا فلن يستطيع أن يعقد على امرأته من جديد^(٢٣) بالتالى يعد الطلاق نافذا.

ويبدو أن اليهود قد اعتادوا أن يكتبوا وثائق طلاق معلقة على شرط لزوجاتهم فى حالة السلم والحرب، فالآن تلجأ المراة فى إسرائيل فى حالات معينة إلى المحكمة لتحصل على حكم يمنع الزوج من السفر خارج إسرائيل إن لم يكتب للزوجة وثيقة طلاق معلقة على شرط، كما أصبح مألوفاً فى إسرائيل أن يكتب الزوج وثيقة طلاق معلقة على شرط ويسلمها لزوجته قبل أن يخرج ويشارك فى الحروب التى تشنها إسرائيل فى العصر الحديث على الدول العربية المجاورة.^(٢٤)

لكن، ماذا لو كتب الزوج وثيقة الطلاق المعلقة على شرط وسلمها لزوجته وسافر وهو مطمئن ويعتقد أنه أراح ضميره، وبعد مرور السنين وبعد أن انقطعت أخبار الزوج، ولم يعد يعلم أحد أين هو ولا كونه حيا أو ميتا، ماذا لو تدهور الحال

بالمرأة، وأعوزتها الحاجة إلى التفكير في أن تتزوج لكي تجد من ينفق عليها ويتولى أمرها، فتقدمت إلى المحكمة بوثيقة الطلاق هذه، لتكتشف المحكمة أن هناك خطأ في كتابتها يحول دون وقوع الطلاق؟ مأساة هذه المرأة هو الموضوع الذي تدور حوله الملحمة الشعرية (طرف الباء) للشاعر يهودا ليف جوردون (١٨٣٠ - ١٨٩٢م)، وقد نظمها عام ١٨٨٧م، ولقد برع جوردون في تصوير مدى معاناة تلك المرأة من الوحدة وكيف تبدل بها الحال وأصبحت عجوزا فقيرة وحيدة بائسة، وعبر أبلغ تعبير عما تجيش به نفسها من مشاعر وخلجات وضعف إنسانى وحاجة إلى رفيق وسند، لذلك انتقد بشدة تحجر الشريعة اليهودية في التعامل مع مثل هذه المآسى الإنسانية التي تنتج عن صفة لصيقة بالإنسان وهى السهو والنسيان.

فمأساة هذه المرأة التي يعرضها «يهودا جوردون» أن الزوج قد نسى وهو يكتب وثيقة الطلاق حرف «الياء» وكتب اسمه «هال» بدلا من «هليل» فحرف الياء الذى يكتب فى العبرية بخط اليد هكذا « ַ » مثل النقطة ولا أهمية لوجوده فى كثير من الأحيان، أصبح مهماً وتسبب عدم وجوده فى الحكم على وثيقة الطلاق بأنها باطلة، والحكم على المرأة بالوحدة والتعاسة مدى الحياة، وبعد أن كانت تعلق آمالها على هذه الوثيقة أصبحت وحيدة مُعلقة !!

ثالثاً- المرأة المعلقة بسبب غياب الزوج أو فقده:

من الآثار السلبية للحروب مشكلة فقد الأزواج، وترك الكثير من النساء معلقات لا يعلمن شيئاً عن أزواجهن. وبالنسبة لإسرائيل فمسألة النساء المعلقات تعد أزمة ونقطة ضعف يمكن استغلالها للضغط على المفاوض الإسرائيلي، وللأسف لم تنجح مصر فى استغلال قضية الطيارين الذين سقطوا على أرض مصر أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والذين كانوا يعدون بمثابة مفقودين بالنسبة للجانب الإسرائيلى وذلك فى المفاوضات التى تمت بين الجانبين بعد انتهاء الحرب.

ومازالت إسرائيل لآن تطالب مصر بالبحث عن رفات اثنى عشر من طياريهما وجنودها تزعم أنهم مازالوا مفقودين فى سيناء والدلتا.

ولقد نجح «حزب الله» فى استغلال هذه المسألة وما تشكله من ضغط عصبى على الصعيد السياسى والاجتماعى والدينى فى صفقة الأسرى الأخيرة التى عقدها مع إسرائيل، ووافقت إسرائيل فيها على إطلاق سراح ٤٥٠ أسيراً عربياً مقابل رفات ثلاثة جنود إسرائيليين.

ومازال حزب الله يحتفظ بأكبر ورقة ضغط لديه وهى ورقة «رون أراد» وهو طيار فى سلاح الجو الإسرائيلى وخرج فى طائرة فانتوم (إف ٤) بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٦م فى مهمة استطلاعية فى جنوب لبنان، ونجحت منظمة «أمل» الشيعية فى أن توقع به أسيراً فى صيدا، وبعد عام من أسره انقطعت أخباره تماماً، ولا يعرف أحد شيئاً عن حالته الصحية أو مكان وجوده، وتصر إيران على أنها لا تعلم شيئاً عنه على الرغم من أن المنظمات التى اعتقلته موالية لها.

ويصف الموقع الموجود باسم «رون أراد» على شبكة المعلومات الدولية، حال أسرته ونضالها اليومى على كافة الأصعدة من أجل إطلاق سراحه، ويصف حالة أمه وإخوته وزوجته التى تعد معلقة منذ ثمانية عشر عاماً، وابنته التى كانت رضية عند وقوعه فى الأسر وهى الآن شابة ولا تعرف أباه، ويقول الموقع: إن شعب إسرائيل بأسره يساند الأسرة ويصلى ويأمل فى تحريره، ويقول إن علينا أن نحشد كل الجهود من أجل تهيئة الظروف التى تساعد على تحريره ويجب أن نتوجه إلى جميع الشخصيات الدولية التى فى إمكانها أن تضغط على إيران لكى تنهى هذه المأساة التراجيدية. (٢٥)

وقد أدركت المقاومة الفلسطينية أهمية هذه المسألة بالنسبة لإسرائيل للحد من وحشيتها وبربريتها وكورقة للتفاوض أيضاً ونجحت فى أوائل مايو الماضى فى تدمير مدرعة إسرائيلية وقتل فيها ستة جنود، وقام الفلسطينيون بالاحتفاظ برأس وأشلاء بعض الجنود، فأقامت إسرائيل الدنيا ولم تقعد لها ودارت مفاوضات واستتجدت بمصر من أجل استعادة الأشلاء، وفعلاً تدخلت مصر وتمت إعادة الأشلاء، ثم نجحت المقاومة الفلسطينية فى تدمير مدرعة ثانية، وتناثرت أشلاء ستة جنود آخرين على مساحة كبيرة فى رمال غزة، لتخرج الصحف والقنوات التلفزيونية الإسرائيلية والعالمية بلقطات تصور عدداً كبيراً من الجنود الإسرائيليين وهو يمشطون الرمال بحثاً عن أشلاء زملائهم أو متعلقاتهم. (٢٦)

وتعلمت إسرائيل الدرس هذه المرة وقامت بفرض حصار شديد ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى منطقة الانفجار، وقام بعملية التمشيط لواء كامل من الجيش الإسرائيلى بحضور مندوبين عن الحاخامية العليا، وتم نقل الأشلاء إلى مركز الطب الشرعى لتحديد هوية كل جثة.

وهذه اللقطات التى أخذت للجنود الإسرائيليين، وهم يمشطون الرمال، ما هى إلا تصوير لحجم المأساة التى يعانيتها الكيان الصهيونى، فعلاوة على خسارته بفقد الجندى، والهلع الذى تمثله الديموجرافيا لإسرائيل، فى صراعها مع الفلسطينيين فى حالة عدم العثور على الجثة لن تستطيع الزوجة أن تتزوج مرة أخرى وبالتالي سيحرم المجتمع من طفل كان يمكن أن تنجبه من هذه الزيجة.

أما الجانب الدينى فى هذه المسألة الذى يورق المجتمع الإسرائيلى مع تنامى التيار الأصولى، فإن فقدان الجثة يعد حرماناً للمتوفى من البعث "كربت"، وعقوبة الحرمان من البعث تدرج تحت العقوبات الدينية، وهو عقاب لمن يتعدى أحد النواهى أو الكبائر التى نهت التوراة عنها. (٢٧)

فقد الزوج يمثل مأساة حقيقية للأسرة وللمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والدينية كافة لذلك يجب على المفاوض العربى أن يحسن استغلال هذه القضية فى إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى.

وتتشابه الكوارث مع الحروب فى كونها من المسببات الأساسية للمأساة موضوع البحث، أى المرأة المعلقة، وسوف نتناول كنموذج كارثة سقوط برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى ١١/٩/٢٠٠١، التى راح ضحيتها حوالى ٣٠٠٠ فرد من جنسيات وديانات مختلفة، وأكثر من ٣٠٠ عامل من عمال الإطفاء، على الرغم مما تردد من أقاويل تشيع أن اليهود كانوا يعلمون بوقوع هذه الكارثة ولم يذهبوا إلى أعمالهم فى هذا اليوم فى برجى مركز التجارة، ومما يؤكد هذه الأقاويل أن اليهود لم يفصحوا عن عدد اليهود الذين فقدوا فى هذه الكارثة، وحتى المقال الذى نشر عن النساء المعلقات نتيجة كارثة برجى مركز التجارة على شبكة المعلومات الدولية^(٢٨)، لم يذكر عدد المفقودين ولا أسماءهم وإنما أشار إليهم بالحروف الأبجدية: ج، ب، س، واستطعنا أن نستنتج من المقال أنهم حوالى ثمانية ولكن لم نتمكن من معرفة هل هم من عمال الإطفاء أو من ركاب الطائرات أو من العاملين فى البرجين أو من المترددين بالصدفة فى هذا اليوم.

أما عن سبب اختيارنا لهذه الكارثة بالذات على الرغم من هذه الشكوك فهو:

أولاً: لأنها كارثة معاصرة وقد أحدثت صدى واسعاً على المستوى العالمى، وسوف يذكرها التاريخ على أنها أهم حدث فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

ثانياً: لقد تولى النظر فى مشكلة الزوجات المعلقات للضحايا اليهود فريق يتكون من الحاخام الأمريكى مردخاى فيليج وهو الرئيس العام للمعهد الدينى فى جامعة نيويورك الذى أشرك معه اثنين من أكبر حاخامات إسرائيل فى هذه المسألة وهما الحاخام زلمان نحىما جولدبرج من محكمة الاستئناف العليا، والحاخام الأكبر عوفديا يوسف.

ثالثاً: لقد أورد كل حاخام منهم الحثثات التى استند إليها فى التعامل مع أولئك النسوة المعلقات والتى يمكننا أن نعتبرها بمثابة الاتجاهات الحديثة فى بحث هذه المسألة الفقهية القديمة.

من المعلومات الموجودة فى ملف المحكمة الشرعية فى الولايات المتحدة ومن أسئلة وإيضاحات الحاخام فيليج يتضح ما يلى:

فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أصيب البرجان، فى الساعة ٨:٤٦ اصطدمت طائرة بالبرج الشمالى فى الطوابق ٩٣ - ٩٨، ولم ينج أحد مما كانوا فى الطوابق العليا وفى الساعة ٩:٢ أصيب الطابق ٧٨ - ٨٤ من البرج الجنوبى، وبعد ذلك بساعتين انهار البرجان وعن طريق تحليل الحامض النووى (D.N.A) أمكن تحديد هوية عظام أربعة من الأزواج هم: س، ل، ق، ح بعض الأزواج المفقودين وهم: س، ج، ح، اتصلوا تلفونياً بزوجاتهم بعد وقوع الحادث بدقائق معدودة وأبلغوهن أنهم يحاولون الخروج من المبنى. فاقدت شهدت الزوجات «بأنهم لقوا حتفهم».

وكتبت شركة الطيران فى تقريرها أن رجلاً (م) صعد على متن الطائرة التى اصطدمت بالبرج الشمالى ولم يغادرها. ولم توافق الشركة على إعطاء المزيد من التفاصيل لأسباب تتعلق بالتأمين.

أما أصعب حالة فى حالة (ب)، فعند وقوع الكارثة كان فى أحد الطوابق أسفل مكان الارتطام ولقد شهدت عاملة غير يهودية أنها نزلت معه فى المصعد حتى الطابق (٧٨) ووفق أقوالها فإن الاصطدام وقع تقريباً بعد دخولها المصعد. وقد رأت (ب) يتحدث مع شرطى، وتمكنت هى من النزول فى المصعد الذى تعتقد أنه آخر مصعد نزل إلى الدور الأرضى. ففى هذه الحالة لا توجد إلا شهادة على ظروف وملابسات الحادث ولا يوجد دليل قاطع.

ولقد صعبَ الحاخام فيليج الأمر على حاخامات إسرائيل فيما يتعلق باختبار الحامض النووي D.N.A وقال إن هذا الاختبار قد يفيد في الكشف عن ابن الزنا، ويضيف أنه نظراً للحالة التي كانت عليها الجثث فأمكن التعرف على علامات D.N.A عن طريق استخدام جهاز خاص، وممن الممكن أن تكون هناك أخطاء قد وقعت عند إجراء اختبار D.N.A أو أن يحدث تبادل في نتيجة الاختبار نظراً لعدد الضحايا الكبير أضف إلى ذلك من يضمن لنا عدم حدوث اكتشافات مستقبلية تغد أو تخطئ اختبار الحامض النووي؟ علاوة على ما سبق فربما يشترك أكثر من إنسان في هذا العالم في نفس الحامض النووي، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الاختبار حاسماً أو قاطعاً.

أما فتوى الحاخام جولدبرج فقد أخلت النسوة الثماني وأزالت عنهن التعليق وفي رده على تحفظات الحاخام الأمريكي قال الحاخام جولد برج: «لقد استندت في حكمي على اختبار D.N.A فهو في حكم العلامات شديدة الوضوح. ففي الشريعة هناك درجات ثلاث للعلامات: علامات شديدة الوضوح، وعلامات متوسطة، وعلامات ضعيفة، وأنه لا يمكن التعرف على الشخص والتأكد التام إلا بعلامات شديدة الوضوح. (٢٩)

تعتمد الشرطة الإسرائيلية على اختبار D.N.A في تحديد هوية الجثث، ولذلك تقوم بإجراء اختبار D.N.A للشخص الواحد مرتين وتعتبرهما بمثابة علامة واضحة. ويرجع سبب التحفظ على اختبار D.N.A للطريقة التي يتم بها الاختبار واحتمالات الخطأ. ولقد أكد الحاخام جولد برج استعداده أن يعطى ثقلاً أكبر لاختبار D.N.A، إذا كان احتمال التطابق في صفات هذا الحامض النووي واحد كل مليون، وبالنسبة للحالة (ز) فإن احتمال تطابق صفات الحامض مع شخص آخر هو واحد إلى عدة ملايين، ولكنهم لم يفحصوا ويضاهوا هذه الصفات إلا عند مليون شخص فقط، واستند الحاخام جولد برج في هذه النقطة إلى الشريعة، فقال إن الشريعة تعتمد في إثبات الوفاة على رؤية ملامح وجه المتوفى (٣٠) لأنها تفترض عدم وجود تطابق في ملامح الوجه بين البشر، وهنا نتساءل كيف عرف المشرعون أن البشر لا تتطابق ملامح وجوههم؟ هل جابوا أقطار العالم وقاموا بفحص وجوه الناس؟ ... لقد بنوا حكمهم على ملامح أغلبية الناس، فاختلاف الملامح بين البشر يرتبط بإرادة الله، فالرب خلقهم هكذا مختلفين كل عن الآخر،

وهى سنة الله فى خلقه لجميع المخلوقات فى هذا العالم، وإن من عظمة الرب أن خلق كل إنسان مختلف عن الآخرين ولكنهم جميعاً على صورة آدم، وبالنسبة للحامض النووى D.N.A فهو أيضاً من قدرة الرب وعظمته، فللحامض النووى عند كل إنسان صفات معينة تختلف من إنسان لآخر على امتداد هذا العالم. فالحاخام جولد برج فى استناده إلى اختبار الحامض النووى D.N.A والدفاع عنه ونسبته إلى قدرة الله وسنته فى خلقه يربط العلم بالإيمان^(٣١).

أما بالنسبة للحالة (م) الذى لم يثبت بقاءه على متن الطائرة، على العكس من مسافر آخر، فيعتقد الحاخام جولد برج أنه من الممكن الأخذ بشهادة شركة الطيران حتى وإن لم تفصح عن جميع التفاصيل المتعلقة بموضوعه، ويمكننا أن نطبق عليها القاعدة الفقهية التى تطبق على غير اليهود ويُسمح بأخذ أقوالهم: " إذا أدلت بأقوالها دون أن تقصد الشهادة " ^(٣٢) فيمكننا أن نطبق هذه القاعدة الفقهية ونأخذ بأقوال شركة الطيران على اعتبار أنها أقوال غير مغرضة، فلا حاجة لديها للكذب بشأن صعود (م) على متن الطائرة، بل على العكس فإن اعترافها يودى إلى تكبدها دفع تعويضات لأقاربه.

أما بالنسبة للحالة (ب) فلقد قرر الحاخام جولد برج أن يطبق القاعدة الفقهية المتبعة فى أمور الشريعة للحكم على أمر ما وهى " ضرورة توافر أغليبتين " ويرى أن الأغلبية الأولى هنا هى: أن غالبية الموجودين فى المبنى الجنوبى قد ماتوا.

والأغلبية الثانية: أن كل الذين نجوا قد اتصلوا بأقاربهم، ولقد شهدت زوجة الحالة (ب) أن العلاقة بينهما طيبة، ولم يكن هناك خلافات بينهما، فلماذا لم يعد للآن؟

أما الحاخام عوفديا يوسف فقد أدلى بشهادته أو فتواه فى حالة واحدة فقط (س) وقال: إن هذه الكارثة فريدة فى نوعها ولا يوجد مثيل لها على مر الأجيال، فعند اصطدام الطائرة بركابها بالبرج نجم عن قوة الارتطام اشتعال الوقود الموجود فى باطن الطائرة وهو خمسون طناً فنجم عن ذلك حريق مروع، وبالتالي لم يتمكن أحد من الموجودين بالأدوار العليا من البرج من الهرب أو النجاة ... وهذه الحالة تشبه ما نصت عليه كتب الشريعة " إذا سقط رجل فى آتون النار فمن حق من رآه أن يشهد على وفاته ". ويؤكد على ضرورة التسهيل لكى نحل النساء من مسألة التعليق. واستند فى رأيه على قاعدة فقهية هى " الشك المزدوج "، ولقد أحل

الخاصة عوفديا النساء المعلقات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م عملاً بهذه القاعدة. وهى: "ربما احترق (س) بسبب هذا الحريق المروع، ولم يستطع الهرب من تلك النيران المستعرة. وإذا افترضنا أنه لم يحترق فربما يكون قد دفن تحت الركاب الناتج عن الانهيار ومات". كما أشار أيضاً فى فتواه إلى القاعدة الفقهية "ضرورة توافر أغلبيتين"، التى عمل بها الحاخام جولدبرج، وقال إن الغالبية الأولى: أن الوفاة قد حدثت نتيجة اصطدام الطائرة بالمبنى. والغالبية الثانية: أن الوفاة قد حدثت نتيجة لانهايار البرجين. وبالتالي فإن الحالة (س) إذا ظل على قيد الحياة، ولم يمت فمؤكد أنه كان سيتم العثور عليه، أو أنه سيعود إلى أهله ويعلن عن نجاته " (٢٣).

ويتضح مما جاء فى هذا المقال أن كلا من الحاخام جولدبرج والحاخام عوفديا يوسف قد حاول أن يجتهد فى فتواه بشأن هذه المسألة الفقهية التى تتمثل فى فقد ثمانية رجال ولم تثبت وفاتهم طبقاً للشرعة، فلا شهود على الوفاة، ولا توجد جثث بحيث يمكن التعرف عليها وتحديد هوية المتوفى من خلال ملامح الوجه كما نصت الشريعة اليهودية، لذلك حاول كل منهما أن يطبق القواعد الفقهية التى تأخذ بها الشريعة مثل: "ضرورة توافر أغلبيتين" أو إجازة الأخذ بأقوال غير اليهود إذا لم يقصدوا الشهادة عند حديثهم، بالإضافة إلى الاستعانة بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث وهو اختبار الحامض النووى، الذى لم يثبت خطؤه للآن أو تطابق صفاته بين البشر، ولكنهم تحفظوا ولم يكتفوا به وحده خشية أن يثبت العلم بعد ذلك خطأ هذا الاختبار.

الخلاصة

يتبين لنا من هذا البحث أن المرأة المعلقة مشكلة إنسانية عرفها العبريون قبل موسى عليه السلام نتيجة لعملهم بنظام الخلافة على الأراذل، ولقد استمرت هذه المشكلة بعد موسى عليه السلام وإلى يومنا هذا.

واتضح من البحث أيضاً أن المرأة المعلقة مسألة فقهية ساهمت الشريعة اليهودية فى الإبقاء عليها لأنها لم تراعى فى تشريعاتها نزعتين شديدتين فى الإنسان هما: حب المال، وحب الانتقام.

- فسمحت الشريعة اليهودية للرجل أن يترك المرأة معلقة إذا توفى زوجها دون أبناء، إما للضغط عليها ومساومتها من أجل الحصول على نصيب كبير من تركة الزوج أو مكافأة نهاية الخدمة أو التعويض.

- سمحت الشريعة اليهودية للرجل أن يترك المرأة معلقة بعد العقد عليها وقبل الدخول بها، إذا تراجع أبوها ولم يف بوعده للعريس ويعطيه مبلغاً من المال كان قد وعده به إذا أقدم على الزواج من ابنته.

- سمحت الشريعة اليهودية للرجل ألا يلجأ إلى رغبة المرأة فى الطلاق، بل يتركها معلقة إما عقاباً لها أو رغبة فى الانتقام، أو لابتزازها إذا كانت ثرية يساومها على مبالغ طائلة مقابل الحصول على الطلاق.

- إذا اختفى الزوج أو فقد ولا يعلم أحد شيئاً عنه تظل المرأة معلقة حتى يظهر الزوج أو تثبت وفاته أو يتوفاها الله.

لذلك يلجأ الأزواج فى إسرائيل حالياً إلى الهروب خارجها أو الاختفاء داخل إسرائيل انتقاماً من الزوجة، لكى تظل معلقة، فى حين يبدأ الزوج حياة زوجية جديدة، فالشريعة اليهودية أحلت للرجل تعدد الزوجات، وعلى الرغم من أن الربانى جرشوم (القرن الحادى عشر الميلادى) قد حظر على الرجل اليهودى تعدد الزوجات، فإن المتبع حالياً هو أن يسمح للرجل بخرق هذا الحظر لأن الشريعة أباحت التعدد، ولذلك فإن الفتوى التى أصدرها الربان جرشوم بضرورة أن توافق المرأة على الطلاق، يضرب بها هى الأخرى عرض الحائط، لأنها مخالفة للشريعة.

بينما لا تستطيع المرأة فى الحالات التى ذكرناها أن تبدأ حياة زوجية جديدة، وإن فعلت ذلك فقد ارتكبت كبيرة من الكبائر التى نهت عنها التوراة ويعد أبناؤها من هذه الزيجة أبناء نكاح باطل أى من نسب معيب وغير صحيح.

وختاماً لهذا البحث نرى أن مسألة المرأة المعلقة تجسد مأساة إنسانية وتلقى الضوء على جوانب مظلمة فى النفس البشرية. لذلك استحوذت هذه القضية على جزء كبير من اهتمام المفسرين والمشرعين والأدباء.

لقد اعتبر المفسرون المرأة المعلقة لعنة وفسروا ما جاء فى التوراة: "وأغضب عليكم وأقتلكم بالسيف وتصبح نساؤكم أرامل وأبناؤكم يتامى" بأن النساء سوف يصبحن أرامل وغير أرامل، أى لن يجدن شهوداً على وفاة أزواجهن ويتركن معلقات (٣٤).

ولقد اعتبر المشرعون ترك النساء معلقات شراً مستطيراً ويتنافى مع ما ورد فى ختام باب "يفاموت" "الأرامل" فى التلمود وهو قول مأثور عن الربانى حنينا: "إن الحاخامات وتلاميذهم ينشرون السلام فى العالم ويكثر منه". ولذلك فقد أفتى المشرع مناحم همائيرى (١٢٤٩ - ١٣١٦م): كل من يُحَل امرأة معلقة فى هذا العصر، كأنه أقام الأجزاء المهدامة من مملكة الرب فى السماء (٣٥).

ويرى المفسرون أن شريعة "نحر البقرة" التى وردت فى سفر التثنية والتى أمر الرب بنى إسرائيل بنحرها، وكل ما سببته لهم هذه الشريعة من تعب ومشقة، أمر بها الرب لكى يخرج صوتاً من القتل وبالتالي يأتى الشهود ويشهدون على وفاته ولا تترك أرملة معلقة (٣٦).

ولقد نجح الحاخام "ابراهيم هليفي" أن يصور لنا ما يختلج فى نفوس المشرعين من مشاعر متضاربة وما يعانونه أثناء النظر فى قضايا النساء المعلقات فيقول: "إن قلبى يرثى لحالهن ومضغوط من كل الجوانب ولا يستطيع أن يحيد يميناً أو يساراً، فإذا قسوت فى موضع يستوجب الرحمة، فلن تقترب أرواح الحاخامات منى لأننى تركت النساء معلقات، يعشن كالأرامل، يعانين الفاقة وسوء الحال. وإن ملت قليلاً ناحية التسهيل فقد أقع فى المحذور وأحلّ حراماً وأسبب فى وجود أبناء من نكاح باطل بين بنى إسرائيل، حاشا لله، وهى كبيرة من الكبائر تبقى لأجيال عديدة وتؤتى الكثير من الثمار. فماذا أفعل وكيف أتصرف" (٣٧).

أما عن الأدباء فلقد صور الشاعر يهودا ليف جوردون مأساة المرأة المعلقة فى ملحمتين شعريتين، إحداهما: " طرف الياء " التى ذكرنا فى البحث ^(٣٨)، أما الثانية فهى ملحمة: الأرملة المعلقة التى تنتظر أخى الزوج "וְיִנְתָּק יָרֵם" وينتقد فيها نظام الخلافة على الأرامل وما يسببه من معاناه وإهدار لكرامة المرأة.

ولقد تناول شموئيل يوسف عجنون (١٨٨٨ م - ١٩٧٠ م) وهو الأديب اليهودى الحاصل على جائزة نوبل فى الآداب عام ١٩٦٦ م، تناول مأساة هذه المرأة فى قصة منحها نفس الاسم "הַלַּלְתִּי" "أى المعلقة التى كتبها عام ١٩١٣ م.

فهذا البحث وإن كان يثبت ويؤكد المعاناة والقهر والبؤس والظلم الذى يقع على المرأة إذا تركها الرجل معلقة، فهو يعد تصديقاً وبرهاناً عملياً على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمعلقة﴾ صدق الله العظيم.

- يترتب على هذه النظرة تشريع آخر فى غاية القسوة والمهانة بالنسبة للمرأة وهو تشريع السوطا أى "الجانحة" وهى المرأة التى يشك زوجها فى سلوكها، وحذرهما أمام شهود من الحديث مع شخص معين، فإذا شهد شهود على رؤية تلك المرأة تتحدث مع هذا الرجل فى مكان منعزل بعيداً عن أعين الناس واستغرقت وقتاً يكفى لوقوع الزنا، ولكن لا يوجد شهود على وقوع الزنا فعلاً، تحرم تلك المرأة على زوجها وتسمى "سوطا" أى جانحة أو مشكوك فى سلوكها، ويأتى بها الزوج إلى الكهنة حيث تجرى لها شريعة "ماء اللعنة المَر" وهو عبارة عن ماء تذاب فيه صحيفة كتبت فيها لعنات على تلك المرأة إذا كانت قد ارتكبت الزنا ويرد فيها اسم الرب صراحة، كما يوضع على هذا الماء قليل من التراب الموجود على أرضية الهيكل. ويجبر الكهنة المرأة على شرب هذا الماء بعد سلسلة طويلة من الإجراءات التى تهدف إلى الضغط على المرأة ودفعها إلى الاعتراف باقتراح الزنا، وإذا مرضت المرأة بعد شرب هذا الماء يعد ذلك دليلاً على الزنا وتُطلق من زوجها وتتبد من المجتمع كله وتترك حتى تموت، أما إذا شربت الماء ولم تُصب بأذى فهذا دليل على براءتها، ومن ثم يُسمح لها بالعودة إلى بيتها وزوجها حتى وإن كان من طبقة الكهنة.

راجع: مسכת סוטה, סדר נשים, ששה סדרי המשנה מפורשים בידי חנוך אחבק, הוצאת מוסד ביאליק, הדפסה חמישית, ירושלים, דביר- תל אביב, 1978.

- "الحليصا" تعنى "خلع النعل" وهى شريعة وردت فى التثنية "٢٥: ٧-٩"، وهى تجرى عندما يتوفى الرجل دون أن يترك ذرية (ابن، ابنة، حفيد) سواء من هذا الزواج أو من زواج سابق، ويقوم بهذه الشريعة إخوة لأبيه فقط، وتجب على أكبرهم. وفى نفس الوقت هى عبارة عن إجراء شكلى أو طقس للإعلان عن رفض أخى الزوج المتوفى الدخول بأرملة أخيه. والمرأة هى التى تقوم بالدور البارز فى هذا الطقس، فهى التى تذهب إلى شيوخ المدينة تعلنهم قائلة: رفض أخو زوجى أن يدخل بى وأن يقيم اسماً لأخيه فى جماعة إسرائيل، فيتحدث شيوخ المدينة مع الرجل لإقناعه، فإذا أصر على الرفض، تتقدم الأرملة منه على رأى الشيوخ، وتقوم بخلع نعله، ثم تبصق فى وجهه وتردد قائلة: "هكذا يفعل بمن يرفض أن يبني بيت أخيه"، ويسمى هذا البيت بيت مخلوع النعل.

ابن شوشن, אברהם: המלון העברי המרוכז, אוצר שלם ומעודכן של הלשון העברית לכל - תקופותיה. הוצאת קרית - ספר בע"מ, ירושלים, 1987.

- راجع: أبو طالب، د. صوفى حسن: مبادئ تاريخ القانون، الجزء الثانى، الشرائع القديمة فى البلاد العربية، دار النهضة العربية، ١٩٧١م، ص ١٠٥.
- أطلق "الربانى شلومو" يتسحق راشي" على المرأة التى مات زوجها لها اسم "קטלנית" وتعنى "قاتلة" أى أنها نذير شؤم، وورد ذلك فى التلمود باب يفاموت ص ٢٦، وجه الصفحة، فى الهامش الداخلى. ولقد حرم التلمود الزواج منها تحريماً صريحاً، وتخطب المشترعون فى الفترة من القرن ١١ - ١٥ الميلاديين فى تعاملهم معها، وتحرجوا أن يسمحوا لها بالزواج للمرة الثالثة بعد أن حرم التلمود ذلك، وللخروج من هذا المأزق غض بعض المشرعين فى القرن الحادى عشر الميلادى فى الأندلس الطرف عن المرأة "القاتلة" إذا تزوجت للمرة الثالثة، وقرر "موسى بن ميمون" فى فتاواه أنه يجب على القضاة أن ينصحوا تلك المرأة ويعلموها أنها إن وجدت الرجل الذى يقبل الزواج منها فلن يجبروه على تطليقها. وقد لاقى هذا رأى معارضة من البانيين فى الأندلس وخارجها ولكنهم بدأوا يأخذون به تدريجياً بعد الأحداث التى وقعت فى الأندلس ١٣٩١ م وراح فيها الكثير من اليهود وترملت نساء كثيرات للمرة الثانية.
- راجع: גרוסמן, אברהם: האשה במשנתו של ר' מנחם האמירי.

www.Daat.co.il.

- أى أبدت حزنها وحدادها على زوجها، فشق الثياب، وإهالة التراب على الرأس من مظاهر الحزن على الميت.
- فقد جاء فى التلمود يفاموت ص ٩٣ ظهر الصفحة، وفى تنحية الشريعة "لموسى بن ميمون"، تشريعات الطلاق، الفصل الثانى عشر، تشريع ١٥، أن المرأة تكون حريصة على التثبت من وفاء زوجها لأنها تعلم جيداً الاحتمالات التى ستواجهها إذا زوجت لآخر، ثم عاد وظهر زوجها الأول، ففى هذه الحالة سوف تخسر الزوجين، ومبلغ الكتوبا من كليهما، كما يعد الأبناء أبناء نكاح باطل.
- גרוסמן, אברהם: האשה במשנתו של ר' מנחם האמירי.

- אלבק, חנוך: מבוא למסכת יבמות, סדר נשים, מסכת יבמות, ע' 10
- هى مجموعة وثائق وأوراق تم العثور عليها فى معبد "ابن عزرا" الخاص باليهود الربانيين الأورشليميين فى منطقة القسطايط (مصر القديمة) وتغطى هذه الوثائق حقبة زمنية طويلة تمتد من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر الميلادى، وترجع أهميتها إلى أنها تعبر تعبيراً

صادقاً عن وضع اليهود في العالم الإسلامي من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والدينية كما تصور جو الحرية والتسامح الذي نعم به اليهود في ظل الحضارة الإسلامية، كما تعبر عن نبض الحياة اليومية للطبقة الوسطى، وهي الطبقة التي لم تتل حظها من اهتمام مؤرخي العصر الوسيط الذين تركز اهتمامهم على التاريخ للملوك والسلطين وحياة القصور، لقد كانت وثائق الجنيزا القاهرية موضوع أطروحتي للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الآداب، جامعة عين شمس عام ١٩٨٧م.

- راجع: اشتور، אליהו שטראוס: تولדות היהודים במצרים ובסוריה תחת שלטון המملוכים، כרך שלישי، תעודות מן הגניזה، הוצאת מוסד הרב קוק. ירושלים، 1976، עמ' 112 - 115، 125 - 127.
- האנציקלופדיה העברית، חברה להוצאת אנציקלופדיות، בע"מ، ירושלים، תל אביב، כרך 19، יבום וחליצה، עמ' 121، 122.
- لقد جمع يعقوب بين أربع نساء ابنتى خاله "ليئة" و"راحيل" كما دخل تجارية كل منهما، أما سليمان فقد تزوج سبعمئة امرأة واتخذ ثلاثمئة سرية ملوك أول ١١:٣.
- راجع: دائرة المعارف العبرية، المجلد التاسع عشر، مادة "ييوم"، "وحليصا"، ص ١١٢. وانظر أيضاً: رين، ناتالي: المرأة اليهودية الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة سهام منصور، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ص ١٥٩.
- راجع ما ورد عن "גירושין" في موقع www.Daat.co.il على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية.
- وراجع أيضاً: أغسي، יהודית בוכר: מעמד האשה בישראל، נשים במלכוד - על מצב האשה בישראל، הוצאת הקבוץ המאוחד، 1982، עמ' 214.
- "هليل" من مشرعى المشنا وقد عاش في الفترة ما بين نهاية القرن الأول ق.م وبداية القرن الأول م. وكان مذهبه في التشريع والتفسير يتسم بالشمولية والمرونة، لذلك ذهب المشرعون إلى الأخذ بمذهب "هليل" كتشريع معتمد أى "هلاخا".
- גירושין

- راجع: المقال السابق.

קהתי, פנחס: פתיחה למסכת גטין, סדר נשים, הוצאת היכל שלמה, מהדורה תשיעית, ירושלים, 1977.

- هؤلاء النسوة يسرحن بدون مبلغ الكتوبا: من تتعدى دين موسى، واليهودية. وما هو دين موسى؟ نم تطعم زوجها طعاماً لم تؤخذ منه العشور، ومن تجمعه وهى حائض، ولا تقنطع من عجبنا قرصاً (كقربان)، وتندّر ولا تقي. وما هى الديانة اليهودية؟ تخرج حاسرة الرأس، تغزل فى السوق، تتحدث مع الجميع، يقول "أبا شاؤول": من تسب أبويه فى وجهه أيضاً، يقول الربانى طرفون: حتى علية الصوت. ومن هى عالية الصوت؟ هى نم تتحدث فى بيتها ويسمع جيرانها صوتها، راجع ترجمتنا لباب كتובوت، أى باب عقود الزواج ترجمة المتن المشنا وشروح التلمود، القاهرة ١٩٩٥م.

- אלינסון, אליקים: סירוב לתת גט, סיני כט תשל"א

WWW.Daat.co.il

- חזקוני, מישל: עגונה גרושה אלמנה,

WWW.Daat.co.il ونفس المرجع السابق.

- פרقت المشנא בין نوعין من الحروب:

أ- حرب دفاعية ومثلت لها بحروب يشوع بن نون التى قام بها بعد وفاة موسى عليه السلام ودخله أرض كنعان مع بنى إسرائيل.

ب- حرب توسعية ومثلت لها بحروب التى قام بها داود لتوسيع أرجاء مملكته على حساب الدول المجاورة ومحاولة بسط نفوذه عليها وبالتالي فحروب إسرائيل حالياً توسعية.

راجع: מסכת סוטה, סדר נשים, פרק שמיני, משנה "ז"

- سبق وذكرنا أن التوراة (لاويين ٢١: ٧) حرمت على الكاهن أن يتزوج مطلقة أو أرملة.

- راجع هامش (٢٢). وراجع أيضاً دائرة المعارف العبرية، مادة "المعلقة" ص ٧٢٢.

- רון ארד בשבי 6435 ימים.

WWW.Daat.co.il

- هذه اللقطة تصور جزءاً من اللواء الإسرائيلي أثناء قيامه بتمشيط مكان انفجار المدرعة على رمال غزة صورة مأخوذة عن جريدة صوت الأمة الصادرة بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤.
 - نهت التوراة عن ٣٦ فعلاً يعاقب نم يرتكبها بعقوبة الحرمان من البيعة، يأتي على رأيها غشيان إحدى المحارم، والمثالية الجنسية ومضاجعة البهيمة وإتيان الحائض وسب الرب وعبادة آلهة أخرى، ونذر البناء للأصنام واستحضار الأرواح وانتهاك حرمة السبت ... راجع: מסכת כריתות, סדר קדשים, משנה "א", ב".
 - ولقد اختلف المشرعون في العصر الوسيط حول تفسير هذه العقوبة فذهب فريق منهم إلى أنها تعنيان يتوفى المرء في مقتبل العمر وقبل بلوغه سن الستين، ورأى فريق آخر أن تنقطع نريته، فإما أن يكون عقيماً أو يموت جميع أبنائه، ورأى فريق ثالث أنها تعني الحرمان من البيعة والحياة الأخرى، وخصوصاً وأن مصر القديمة كانت توجد فيها عقوبة تسبب الحرمان من الحياة الأخرى وخصصتها لمن يقترب الزنا فكان يُعاقب القتل حرقاً ويلقى برماده في النيل لعدم وجود جثة أو جسد للمتوفى يعني أن الروح لن تعود إليه مرة أخرى، كما ورد في بردية الأخوين المصرية أن عقوبة الزوجة الزانية كانت القتل وإلقاء الجثة إلى الكلاب، في بردية ، وفي بردية أخرى إلقاء الجثة إلى التماسيح لكي يفنى الجسد وبالتالي لا يكون لها نصيب في العالم الآخر.
 - راجع: العقوبة في مصر القديمة، د. منال محمود محمد، رسالة غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨.
 - הנדל, ניל: עגונות מגדלי התאומים, פרשת כי תצא, 2003, גליון מס' 136.
- WWW.Daat.co.il
- קארו, יוסף: שלחן ערוך, אבן העזר, סימן יז, סעיפים כד - כה.
 - راجع البحث ص ٨.
 - הנדל, ניל: עגונות מגדלי התאומים.
 - راجع: دائرة المعارف العبرية، مادة " عגונה " ص ٧٢٢.
 - הנדל, ניל: עגונות מגדלי התאומים.
 - راجع: קללת העיגון.

- نقلًا عن: הנדל, ניל: עגונות מגדלי התאומים.
- قال هذا الرباني يوسف بخور شور نقلًا عن קללת העיגון.
- راجع مقال: הקושיים הכרוכים בקיום המצווה.
- راجع ص ٢٠ ، ٢١ من البحث.

المراجع العربية:

(١) أبو طالب، د. صوفى حسن: مبادئ تاريخ القانون، الجزء الثانى، الشرائع القديمة فى البلاد العربية، دار النهضة العربية، ١٩٧١م.

المصادر والمراجع العبرية:

- (١) ארבעת ספרישלחן ערוך מאת רבינו יוסף קארו והגהות ר' משה איסרלש עם ציוני באר הגולה לר' משה רבקש ועם פירוש באר היטב לר' אשכנזי, אבן העזר, נדפס בשנת ה'תקפ"ח, הוצאת חורף ניויורק ברלין.
- (٢) בן מימון, מושה: משנה תורה, הוא היד החזקה, ספר רביעי והוא ספר נשים מפורש על ידי הרב שמואלתנחום רובנשטיין, הוצאת מוסד הרב קוק, ירושלים כש"ח.
- (٣) ספר תורה, נביאים וכתובים. מדויק היטב עיון נמרץ על יד החכם מאיר הלוי לעטערים, ברלין שנת ה'תרפ"ו ליצירה.
- (٤) ששה סדרי המשנה מפורשים בידי חנוך אלבק, הוצאת מוסד ביאליק, הדפסה חמישית, ירושלים, (דביר) תל אביב 1978.
- (٥) תלמוד בבלי, הוצאת "תורה לעם", ירושלים שנת 5717 ליצירה.
- (٦) תלמוד בבלי צילום דפוס וולנא, הוצאת תורה מצוין, ירושלים תשכ"ח.
- (٧) אגסי, יהודית בובר: מעמד האשה בישראל, נשים במלכוד – על מצב האשה בישראל, הוצאת הקבוץ המאוחד, 1982.
- (٨) אשתור, אליהו שטראוס: תולדות היהודים במצרים ובסוריה תחת שלטון הממלוכים, כרך שלישי, תעודות מן הגניזה, הוצאת מוסד הרב קוק, ירושלים, 1976.
- (٩) קהתי, פנחס: פתיחה למסכת גטין, סדר נשים, הוצאת היכל שלמה, מהדורה תשיעית, ירושלים, 1977.

دوائر معارف ومعاجم:

- ١) אבן שושן, אברהם: המלון העברי המרוכז, אוצר שלם ומעודכן של הלשון העברית לכל תקופותיה, הוצאת קרית- ספר בע"מ, ירושלים, 1987.
- ٢) האנציקלופדיה העברית, חברה להוצאת אנציקלופדיות בע"מ, ירושלים, תל אביב, כרך " 19", יבום וחליצה.

مقالات من شبكة المعلومات الدولية:

- ١) אלינסון, אליקים: סירוב לתת גט, סיני כט תשל"א.
- ٢) גרוסמן, אברהם: האשה במשנתו של רבי מנחם המאירי.
- ٣) הנדל, ניל: עגונות מגדלי התאומים, פרשת כי תצא, 2003, גליון מס' 136.
- ٤) הקושיים הכרוכים בקיום המצווה.
- ٥) חדד, מישל: עגונה גרושה אלמנה.
- ٦) רון ארד בשבי 6435 ימים.

